الأمم المتحدة

A/ES-10/779–S/2018/426

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
8 May 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

البند ٥ من جدول الأعمال

الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

رسائل متطابقة مؤرخة ٤ أيار/مايو ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

يؤسفني أن أضطر مرة أخرى لأن أكتب إليكم بشأن الحالة العصيبة التي يعاني منها الشعب الفلسطيني الرازح تحت وطأة الاحتلال العسكري الإسرائيلي العدواني وغير القانوني.

فلا تزال الظروف حرجة في قطاع غزة، حيث تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتداءاتها ضد المدنيين الفلسطينيين الذين يتظاهرون سلميا ضد هذا الاحتلال غير الإنساني. ومع تزايد المعاناة التي يعيشها سكان القطاع وهم في حالة ضعف وحصار، تزداد مشاعر اليأس، لا سيما في صفوف الشباب. وقد تداولت الأنباء هذا الوضع على نطاق واسع، بما في ذلك في مقالة نشرتها صحيفة نيويورك تايمز في عددها الصادر في ٢٩ نيسان/أبريل وتناولت فيها الاحتجاجات الأخيرة حيث نقلت عن شاب فلسطيني يبلغ من العمر ٢٢ عاما، وهو عاطل عن العمل ويكابد مع أسرته الفقر والعقاب الجماعي المفروض على جميع السكان — قوله أن الوضع أصبح لا يطاق بحيث أصبحت ”الحياة والموت سيّان“.

والتطورات المسجّلة اليوم إنما تزيد من ترسيخ هذا الشعور باليأس والغضب في ظل هذا الاحتلال الوحشي. ومع ذلك، اختارت قوات الاحتلال مرة أخرى الردّ بالقوة العسكرية في غزة ضد الفلسطينيين العزل المشاركين في احتجاجات غير عنيفة نُظمت في سياق مسيرة العودة الكبرى – التي بدأت في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨ على خلفية اقتراب موعد الذكرى السنوية السبعين للنكبة – مما تسبب في سقوط المزيد من الضحايا في صفوف المدنيين.

وحتى وقت كتابة هذه الرسالة، تفيد التقارير الواردة إصابة أكثر من ١ ١٠٠ شخص بجروح، من بينهم ما لا يقل عن ٨٢ شخصا أصيبوا بجروح جراء إطلاق النار عليهم بالذخيرة الحية. ومنذ بدء الاحتجاجات في ٣٠ آذار/مارس، قُتل ٤٩ فلسطينيا على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية في الأرض

الفلسطينية المحتلة. ويشمل ذلك مقتل عزام عويضة، الصبي البالغ من العمر ١٥ عاما، الذي أصيب برصاصة في الرأس أطلقها عليه الجنود الإسرائيليون أثناء احتجاجات يوم الجمعة الماضي، وتوفي في اليوم التالي متأثرا بجروحه، فضلا عن قتل ثلاثة فلسطينيين بالقرب من الحدود بين غزة وإسرائيل في يوم الأحد، ٢٩ نيسان/أبريل.

وقد تجاوز عدد المدنيين الفلسطينيين الجرحى والمصابين منذ بدء الاحتجاجات ٠٠٠ ٧ شخص، أصيب العديد منهم بجروح بليغة، زادت من خطورتها أزمة القطاع الصحي في غزة. واستفحلت الصعوبات التي صودفت في معالجة الجرحى أيضا بسبب نوع الذخيرة التي تستخدمها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد السكان المدنيين. ويشمل ذلك استخدام الرصاص المتفجر، مثل 'رصاص الفراشة'، الذي ينفجر بفعل الارتطام، ويدمر الأنسجة والشرايين والعظام ويتسبب في إصابات باطنية خطيرة. وقد أدى استخدام مثل هذه الأسلحة وما تتسبب فيه من جروح بدنية خطيرة وما تلحقه من ضرر بالعظام والأنسجة إلى زيادة حالات بتر الأطراف والإعاقة الدائمة في صفوف المصابين الفلسطينيين، وكذلك الوفاة في حالات عديدة نتيجة خطورة الجروح.

وإذ تتصاعد حدة التوترات ويزداد تدهور الظروف الإنسانية والأمنية، لا بد من التأكيد على الحاجة الملحّة إلى معالجة هذه الأوضاع العصيبة والعودة بها من حافة الهاوية. وما فتئت الوفود، الواحد تلو الآخر، تنقل هذه الرسالة إلى مجلس الأمن في المناقشة المفتوحة التي عُقدت مؤخرا في ٢٦ نيسان/أبريل، وهي رسالة ننقلها إليه اليوم مرة أخرى. إن عامل الوقت حاسم، ويجب على المجتمع الدولي أن يتصرف دون إبطاء.

ويجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يعمل، بما يتماشى مع الالتزامات القانونية الدولية، بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، من أجل حماية السكان المدنيين الفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال الأجنبي الإسرائيلي، وكفالة المساءلة، وإنقاذ فرص تحقيق السلام والأمن قبل أن تصل دوامة التدهور هذه إلى نقطة لا عودة بعدها. وفي هذا الصدد، شدّدت الوفود بوضوح أيضا في البيانات التي أدلت بها أمام المجلس على أن القضية الفلسطينية تظل في صميم أسباب عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، وأن التوصل إلى حل عادل للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي هو مفتاح السلام.

وفي غياب تدابير المساءلة، من الواضح أن إسرائيل سوف تستمر في فرض حصارها غير القانوني وفي اعتداءاتها المتعمدة على المدنيين الفلسطينيين في غزة وفي تصعيد انتهاكاتها الأخرى في بقية الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، في ظل الإفلات التام من العقاب. وتتجاهل السلطة القائمة بالاحتلال بشكل صارخ دعوات المجتمع الدولي، بما في ذلك تلك الموجهة إليها على أعلى المستويات، من أجل ضبط النفس والامتثال للقانون، بما في ذلك التزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة وجميع الأحكام ذات الصلة بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة. وعلاوة على ذلك، تواصل الحكومة الإسرائيلية التحريض ضد الشعب الفلسطيني، وتواصل قوات الاحتلال إطلاق النار على المدنيين الفلسطينيين العزل وقتلهم وجرحهم، بمن فيهم الأطفال، بينما هم يشاركون في احتجاج سلمي غير عنيف ولا يشكلون أي خطر على الإطلاق.

ويتبين بوضوح من التصريحات المتكررة الصادرة عن المسؤولين الإسرائيليين أن هذا العدوان ضد مواطنينا المدنيين إنما هو جزء من سياسة متعمدة ومنهجية، يجري تصميمها وتوجيهها وتنفيذها لإلحاق أكبر قدر من الخسائر وإنزال أشد العقاب بالشعب الفلسطيني، بما في ذلك الوفاة والعجز الدائم. وإلا فكيف يمكن أن يُفسَّر استهداف جميع السكان المدنيين، وأكثر من نصفهم من الأطفال، بالأعمال العدائية، على غرار ما فعله الوزير الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان، الذي أعلن صراحة أنه ''لا يوجد مدنيون أبرياء في غزة''؟ وتمشيا مع هذه العقلية المشينة، أفاد المدعو وزير العلوم والتكنولوجيا الإسرائيلي، في إشارة إلى المتظاهرين المدنيين في غزة بأنه: ''ليس هو بمدني بريء جاء يسعى للسلام. أنا على يقين من ذلك''.

إن هذا الاستهداف المتعمّد للمدنيين هو الإرهاب بعينه؛ وهو يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي. ويجب أن تكون هناك مساءلة عن كل هذه الجرائم.

ومن ثم فإننا نكرر دعوتنا إلى إجراء تحقيق دولي مستقل وشفاف في هذه الجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك قتل وجرح المتظاهرين المدنيين المسالمين، على نحو ما دعا إليه الأمين العام للأمم المتحدة وعدد لا يحصى من الدول والمنظمات الدولية الأخرى.

وفي هذا الصدد، وفيما يتعلق بإعلان الحكومة الإسرائيلية مؤخرا اعتزامها بدء تحقيق، يجب علينا أيضا أن نؤكد مجددا أن التحقيقات الداخلية الإسرائيلية في الجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال ضد الفلسطينيين هي تحقيقات غير كافية على الإطلاق. فحتى منظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية تتفق بشأن هذه النقطة. وكما ذكر المدير التنفيذي لمنظمة بتسليم الإسرائيلية في ٢٦ نيسان/أبريل: ''تبين تجارب الماضي الوفيرة بجلاء أن ما أعلنته إسرائيل مؤخرا من إجراء 'تحقيق' في بعض هذه الوفيات لا يعدو كونه آلية للتمويه. فهو جزء من واجهة الغرض منها إعطاء الانطباع بأن إسرائيل تتقيد بالتزامها القانوني بإجراء تحقيق. وتفيد البيانات التي أدلى بها مسؤولون إسرائيليون مؤخرا أن الدافع الوحيد وراء ذلك الإعلان هو محاولة وقف ومنع إجراء تحقيقات من قبل هيئات دولية''.

وعلاوة على ذلك، فإن من الواضح أن المحاكم العسكرية الإسرائيلية غير القانونية التي تحاكم الفلسطينيين – ومنها محكمة الأحداث العسكرية الوحيدة من نوعها في العالم – هي محاكم غير شرعية، إنما أُقيمت لغرض واحد هو إدامة الاحتلال وليس إقامة العدالة. وما يؤكد ذلك أن جميع شرائح الشعب الفلسطيني تعرضت للاعتقال، بمن فيهم الأطفال والنساء والمدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون والبرلمانيون، وبطبيعة الحال، الرجال والشباب الذكور الذين يشكلون الأهداف الرئيسية. وما يزيد ذلك تفاقما معدل الإدانة المدهش الذي يتجاوز ٩٩ في المائة، وهو معدل لا يتحقق إلا باستمرار انتهاك إسرائيل لالتزاماتها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال وللحق في المحاكمة العادلة.

وتعمل المحاكم العسكرية الإسرائيلية في انتهاك للقانون الدولي على نحو ما أكده، في جملة جهات أخرى، المقرر الخاص السابق للأمم المتحدة المعني باستقلال القضاة والمحامين، وبعثة الأمم المتحدة المستقلة لتقصي الحقائق بشأن المستوطنات الإسرائيلية، وهيئات مجلس حقوق الإنسان المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان. فكما ذكر مؤخرا مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان: ''إن إحفاق

إسرائيل في ملاحقة جميع مرتكبي الانتهاكات من أفراد قواتها الأمنية يشجعهم على استخدام القوة القاتلة ضد إخوانهم من البشر العزل، حتى عندما لا يشكل هؤلاء أي تهديد لهم".

ومرة أخرى يَثبُت أن نظام التحقيقات العسكرية الإسرائيلية يعمل على تمويه حقيقة الجرائم المرتكبة ضد الفلسطينيين حيث صدر مؤخرا في ٢٥ نيسان/أبريل الحكم على الشرطي الإسرائيلي، بن ديري، الذي أطلق النار على المراهق الفلسطيني الأعزل نديم نوارة في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤، فأرداه قتيلا في أعقاب مظاهرة مدنية سلمية لإحياء ذكرى النكبة. فبعد نحو أربع سنوات من السعي إلى تحقيق العدالة، جاءت عقوبة السجن لمدة تسعة أشهر المحكوم بها على ديري لارتكابه جريمة الحرب السافرة تلك لتزيد من عمق الجرح الغائر الذي تعانيه أسرة نوارة. وفي تناقض صارخ مع هذا الحكم السخيف، لا تزال الطفلة الفلسطينية عهد التميمي تقضي عقوبة بالسجن لمدة ثمانية أشهر لأنها واجهت جنديا إسرائيليا اجتاح منزلها في الضفة الغربية المحتلة.

فهاتان الحالتان ليستا سوى اثنين من عدد لا يحصى من مظاهر الإجحاف التي يعاني منها الشعب الفلسطيني الرازح تحت نير هذا الاحتلال الإجرامي منذ أكثر من نصف قرن. وعلاوة على ذلك، فإنهما يعكسان ازدواجية المعايير السائدة، حيث تُصدر المحاكم العسكرية الإسرائيلية العقوبات الوحشية ضد الفلسطينيين، بينما يُسمح للجنود الإسرائيليين والمستوطنين المتطرفين بإيذاء وترويع المدنيين الفلسطينيين في ظل الإفلات التام من العقاب. وفي هذا الصدد، وبالإشارة إلى قضية نديم نوارة، أعلن متحدث باسم الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال ما يلي: "على الرغم من تحليل واضح ودامغ للأدلة الجنائية المصوّرة والمكانية والصوتية التي تُظهر بن ديري وهو يقوم بقتل نوارة عمدا [...] فإن الحكم المتساهل الصادر اليوم ليس بالمفاجأة، وهو يبيّن كيف يؤدي إنكار الوقائع المتفشي والمترسخ إلى إدامة الإفلات من العقاب حتى عندما تُظهر الأدلة المسجلة على شريط فيديو القوات الإسرائيلية وهي تتعمد قتل الأطفال".

وبينما نواصل وقوفنا على الجرائم التي يرتكبها هذا الاحتلال الإسرائيلي الكيدي غير القانوني، بما في ذلك المجازر التي تُرتكب ضد شعبنا في غزة، يجب أن ندعو مرة أخرى المجتمع الدولي إلى ضمان توفير الحماية للشعب الفلسطيني. ويجب احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، من دون استثناء. ونحث مجلس الأمن على الاضطلاع بمسؤولياته في هذا الصدد، ونناشد جميع الدول على الوفاء بالتزاماتها القانونية، بما في ذلك احترام اتفاقية جنيف بشأن حماية المدنيين وقت الحرب، والتقيد بأحكامها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. فهذه مسألة مُلحة، وأمر أساسي للحفاظ على القواعد والأنظمة والمعايير الأخلاقية الدولية في جميع الحالات، وإنقاذ الفرص المتاحة لتحقيق السلام العادل.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على الرسائل السابقة البالغ عددها ٦٣٢ رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل تلك الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨ (A/ES-10/778- S/2018/400) سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان هذه التي تُرتكب في حق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) رياض **منصور**
السفير
المراقب الدائم
لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة